الفصل الخامس
العراق منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٨م

أولاً- انتفاضة العراق عام ١٩٤١م والاحتلال البريطاني الثاني:

العراق والحرب العالمية الثانية:

كان على رأس الحكومة العراقية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية نوري السعيد الذي أوضح ان سياسة حكومته الخارجية تقوم على:

١- التحالف مع البلدان العربية المستقلة والصداقة المخلصة مع الدولتين الجارتين تركيا وإيران.

٢- التحالف مع بريطانيا العظمى.

تطورت الأحداث العالمية بسرعة، وأعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في ٣ أيلول١٩٣٩م، وبدأت الحرب العالمية الثانية وكان لها تأثيرها على السياستين الداخلية والخارجية للعراق. ففي الداخل أصبحت الأوضاع التجارية والمالية غير مستقرة وأوقفت الودائع في البنوك، وبدأ احتكار المواد الغذائية فاختفت من الاسواق وارتفعت الأسعار فجأة، وأعلنت الحكومة أن الموقف العالمي أصبح خطيراً، وخولت وزارة الداخلية فرض الرقابة على الأخبار والمطبوعات.

أما في السياسة الخارجية فأعلن العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع المانيا في (٥ أيلول) وتسفير جميع الرعايا الألمان خارج العراق، وأبلغ الوصي عبد الإله ملك بريطانيا جورج السادس التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية- البريطانية لعام ١٩٣٠م نصاً وروحاً. إلا أن نوري السعيد اندفع أكثر من هذا وكان يريد فتح أبواب العراق أمام الجيوش البريطانية لتنتقل وتتحشد بكل حرية، مع إرسال قوة من الجيش العراقي للقتال مع القوات البريطانية وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا.

وجهت انتقادات إلى سياسة نوري السعيد، وحدث انقسام في صفوف القادة السياسيين والعسكريين، وبرز دور العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب الذين رفضوا زج الجيش في آتون الحرب ، فقدم نوري السعيد استقالة

حكومته. وعقد رؤوساء الوزارات السابقون اجتماعاً وضعوا فيه وثيقة قدموها إلى الوصي تدعو إلى تأليف وزارة ائتلافية حسب التقاليد الدستورية، واستعدادهم للتعاون معها داخلياً وخارجياً، واقترحوا تكليف رشيد عالي الكيلاني لتأليفها.

وزارة رشيد عالي الكيلاني وبرنامجها

شكل الكيلاني وزارته في ٣١ آذار ١٩٤٠م، وأوضح خطتها التي تستند على:

١- المحافظة على الصلات التقليدية مع بريطانيا على أساس معاهدة عام ١٩٣٠م.

٢- عدم التساهل أمام المطالب البريطانية التي تخرج عن نصوص المعاهدة، إلا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين.

٣- تزويد الجيش العراقي بالسلاح من أي مصدر كان.

٤- أجراء انتخابات جديدة للمجلس النيابي.

رشيد عالي الكيلاني
(١٨٩٢-١٩٦٥م)

بعد تأليف وزارة الكيلاني شهدت أوربا تطورات كبيرة وخطيرة، منها انهيار فرنسا أمام المانيا، ودخول إيطاليا الحرب إلى جانب المانيا، وازدياد المشاعر المعادية لبريطانيا في العراق. وفي مثل هذه الظروف أبلغ السفير البريطاني الحكومة العراقية بوجوب قطع العلاقات مع إيطاليا، كما قطعتها في السابق مع المانيا. فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً لدراسة الطلب برئاسة الوصي، وقرر المجلس ان الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف بين الدولتين، إلا أنها تتريث في الوقت نفسه في أمر قطع العلاقات السياسية بينها وبين إيطاليا.

أحدث هذا الموقف شرخاً في الموقف العراقي فالوصي ونوري السعيد وزير الخارجية كانا يؤيدان الطلب البريطاني والآخرون يريدون استطلاع الوضع الدولي والإقليمي. وساءت العلاقة بين الوصي ورئيس الوزراء، فأشارت بريطانيا على الوصي إقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني، ولما فشل في ذلك هرب إلى الديوانية فاضطر الكيلاني إلى تقديم استقالة وزارته. وعهد الوصي إلى طه الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة في الأول من شباط ١٩٤١م، ومارست بريطانيا ضغطاً قوياً على الهاشمي لتشتيت شمل العقداء الأربعة، زاعمة أن الجيش العراقي أصبح متشرباً بروح النازية والفاشية، وبعيداً عن التعاون مع بريطانيا.

دفع الضغط البريطاني قادة الجيش إلى التحرك للضغط على الهاشمي لتقديم استقالته، فقدم الهاشمي استقالته التي بقيت معلقة لهروب الوصي إلى البصرة.

حكومة الدفاع الوطني:

بعد هروب الوصي إلى البصرة سيطر الجيش على الأوضاع في بغداد وأعلن حالة الطوارئ، وأصدر بياناً في ٢ نيسان إلى الشعب العراقي اتهم فيه الوصي بالعمل على أحداث الشقاق في صفوف الأمة، والتشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة لنفسه على عرش العراق وتحطيم الجيش العراقي. وأعلن البيان عن تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني ومعه القادة العسكريون.

الوصي عبد الاله بن علي
(١٩١٣-١٩٥٨م)

الملك فيصل الثاني
(١٩٣٥-١٩٥٨م)

وأذاع الكيلاني بياناً بعد ذلك أعلن فيه سياسة حكومة الدفاع الوطني التي هدفها عدم توريط البلاد في أخطار الحرب والقيام بأداء رسالتها القومية، والمحافظة على تعهداتها الدولية، وتقوية الروابط الحسنة مع البلدان العربية والدول المجاورة.

قوبل إعلان تشكيل حكومة الدفاع الوطني بموجة عارمة من الحماسة الوطنية، وخرجت الجماهير إلى الشوارع تهتف باللعنة على الإنكليز وأعوانهم في العراق، وترفع شعارات «يسقط الخونة»، «يسقط عبد الإله الوصي».

أوجد هروب الوصي عبد الإله وتركه لمسؤولياته الدستورية أزمة دستورية في العراق، وقد ظهرت عدة آراء لمعالجة هذه الأزمة. فاقترح بعضهم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية، إلا أن غالبية الآراء كانت تريد إبقاء الملكية واختيار وصي جديد على العرش، فوقع الاختيار على الشريف شرف، وهو من العائلة الهاشمية المالكة. وعقد مجلس الأمة (النواب والأعيان) جلسة في ١٠ نيسان وقرر بالإجماع عزل الوصي عبد الإله وتعيين الشريف شرف بدلاً منه. وكان أول عمل قام به الوصي الجديد إصدار الإرادة الملكية بقبول استقالة وزارة الهاشمي وتكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة، وبذلك انتهت مهمة حكومة الدفاع الوطني.

العدوان البريطاني على العراق:

شكل الكيلاني الوزارة الجديدة في ١٢ نيسان وأعلن التزام حكومته بتعهداتها الدولية، لكن بريطانيا عدت هذه الحكومة غير شرعية ولم تعترف بها رسمياً. وبدأت بالضغط على العراق لإنزال قواتها في البصرة، فوافقت الحكومة العراقية شرط تسريع نقلها إلى الرطبة، وعدم إقامة معسكرات دائمة في الأراضي العراقية. فاعتبرت بريطانيا شروط الحكومة العراقية تقييدات غير مطابقة لروح ونص معاهدة ١٩٣٠م وهددت باستعمال القوة لضمان إنزال قواتها. وبالفعل أنزلت بريطانيا في ٢٩ نيسان لواءً مدرعاً قام باحتلال منطقة الميناء في البصرة ومشروع الكهرباء. وقامت السفارة البريطانية في اليوم نفسه بتسفير النساء والأطفال البريطانيين إلى الحبانية ومنها إلى خارج العراق وجمع الباقون في السفارة البريطانية.

احتجت الحكومة العراقية على الإجراءات البريطانية الاعتدائية، واتخذت بعض التدابير الاحتياطية لسلامة البلاد بإقامة قوة بجوار الحبانية، وطلب قائد القوة إلى السلطات العسكرية البريطانية عدم تحليق الطائرات البريطانية لأي سبب كان، وعدم خروج المدرعات من المعسكر لحين تسوية الموقف بين الحكومتين.

جاء رد الحكومة البريطانية في صباح يوم ٢ مايس عندما قامت الطائرات البريطانية بالتحليق في الجو ثم اسقطت أول قنبلة على القوات العراقية، ووزعت في الوقت نفسه منشورات زعمت فيها بأنه لا نية لها باحتلال العراق قط أو نزع استقلاله، فعقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعاً قرر فيه:

١- إرسال احتجاج إلى السفارة البريطانية على اعتداء قواتها الجوية في الحبانية على القوات العراقية، وتحميل بريطانيا مسؤولية ما يحدث من نتائج.

٢- طلب قدوم ممثل سياسي الماني إلى بغداد بأسرع ما يمكن.

٣- تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفييتية.

٤- نشر بيان من قبل رئيس الوزراء يتضمن إيضاح الاعتداء البريطاني في الحبانية على القوات العراقية ومقاتليها.

قوبل العدوان البريطاني على العراق بمعارضة شعبية واسعة، ووقف الشعب العراقي

بصلابة وشجاعة ضده. وأصدر علماء الدين الفتاوى لمقاومة الإنكليز. وشكلت وحدات من كتائب الشباب من طلاب المدارس والكليات والموظفين وأرباب المصالح ودربوا على السلاح. واستعد الجميع للمقاومة.

الاحتلال البريطاني الثاني للعراق:

بدأت العمليات الحربية في صباح يوم ٢ مايس ١٩٤١م بعد أن قامت القوة الجوية البريطانية بقصف القوات العراقية جوار الحبانية. وردت القوات العراقية حيث فتحت المدفعية وقوات المشاة نيرانها على الطائرات المغيرة وعلى القاعدة البريطانية. متجنبة قصف الحي المدني في القاعدة. واستمر القتال حول الحبانية أربعة أيام انسحب بعدها الجيش العراقي نحو الشرق وتمركز في سن الذبان. وقد بذل البريطانيون جميع الجهود من أجل الاحتفاظ بالحبانية والمحافظة على أنابيب النفط الممتدة إلى البحر المتوسط.

استعانت القوات البريطانية بقوات إضافية نزلت في البصرة وقوات اخرى وصلت من الأردن. واستطاعت هذه القوات احتلال الرطبة والوصول إلى نهر الفرات وتقدمت إلى الحبانية والفلوجة التي دارت حولها معركة عنيفة استبسلت فيها القوات العراقية. لكنها انتهت باحتلال الفلوجة لتفوق بريطانيا في العدد والعدة المتطورة. وبعد احتلال الفلوجة أصبح الطريق مفتوحاً نحو بغداد.

شكلت لجنة باسم «لجنة الأمن الداخلي في العاصمة» لاتخاذ التدابير لتأمين الوضع داخل بغداد. وأسرعت اللجنة إلى أجراء الاتصالات لإيقاف القتال ووضع شروط الهدنة.

عودة الوصي عبد الاله

دخل الوصي عبد الإله مع القوات البريطانية إلى بغداد يوم ١ حزيران ١٩٤١م وهو يشعر بما للبريطانيين من فضل عليه. فأخذ يعمل منذ اللحظات الأولى على تحقيق رغبات بريطانيا بصورة عاجلة. وعهد إلى جميل المدفعي بتأليف الوزارة في ٢ حزيران التي قامت بإعلان الأحكام العرفية وتشكيل مجلس عرفي عسكري لمحاكمة قادة الجيش والسياسيين.

واستجابت الوزارة لطلب سلطات الاحتلال الجديد بإن يكون لبريطانيا مطلق الحرية خلال الحرب بأن تضع قواتها البرية والجوية في أية نقطة في العراق، ووضع الرقابة على المخابرات، والسيطرة العسكرية التامة على ميناء البصرة والقاعدة العسكرية. وبإخلاء جهاز الدولة من العناصر القومية التي ناهضت الاحتلال وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا.

العقداء الاربعة

أما بالنسبة للقادة فقد أحيلوا إلى المجلس العرفي العسكري الذي حكم حضورياً وغياباً على عدد منهم بالإعدام وهم العقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب ومن المدنيين رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي، وقد نفذ الحكم عليهم جميعاً عدا الكيلاني الذي كان لاجئاً خارج العراق.

ثانياً- الانتفاضات الشعبية في العراق:

١- وثبة كانون الثاني ١٩٤٨م:

مقدمات الوثبة:

قاسى العراقيون كثيراً في أيام الحرب العالمية الثانية وانعدمت الحريات الديمقراطية، بما فيها حرية تشكيل الأحزاب السياسية والصحافة، وأعلنت الأحكام العرفية وفرضت الرقابة. وكان العراقيون يتوقون إلى انتهاء الحرب للحصول على الحياة الجديدة التي وعدوا بها.

تشكيل وزارة توفيق السويدي وتأسيس الاحزاب السياسية

أدرك الوصي عبد الإله قوة الاتجاهات السياسية الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، وتصاعد الحركات الوطنية في مختلف بلدان العالم الثالث، فأراد تشكيل حكومة تطمئن رغبات الوطنيين وتمتص نقمتهم على الأوضاع السائدة، وتنهي حالة الحرب وتنقل البلاد إلى عهد جديد، فوقع اختياره على توفيق السويدي لتأليف الوزارة الجديدة في ٢٣ شباط ١٩٤٦م.

أعلنت الوزارة الجديدة أنها تسعى إلى نقل البلاد من حالة الحرب إلى حياة السلم الجديدة بالغاء الأحكام العرفية وغلق المعتقلات ورفع الرقابة عن الصحافة والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية. وفي السياسة الخارجية وعدت الوزارة بتعديل معاهدة عام١٩٣٠م مع بريطانيا لجعلها تنسجم مع روح ميثاق الأمم المتحدة، وبالفعل قامت الوزارة بتنفيذ ما ورد في منهاجها. وكانت إجازة الأحزاب السياسية من أهمها فقد أجيزت خمسة أحزاب هي (الاستقلال، الأحرار، الوطني الديمقراطي، الاتحاد الوطني، الشعب) التي عبرت في مناهجها عن متطلبات المرحلة التي ظهرت فيها، وهي تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية من جهة، والعمل على إصلاح الأوضاع الداخلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وكان ظهور الأحزاب تجربة في الحياة السياسية الديمقراطية المنظمة.

أما عن تعديل معاهدة عام١٩٣٠م فقد شكلت وزارة السويدي لجنة لدراستها واقترحت هذه اللجنة ان تجري مفاوضات لعقد معاهدة جديدة لأن معاهدة ١٩٣٠م أصبحت تتنافى ومقتضيات السيادة الوطنية، ولا تتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا تأتلف مع ظروف

العالم الجديد. ولأن بقاء القوات البريطانية على أرض العراق يُعد اعتداءاً على الكرامة الوطنية. وقبل ان تفتح وزارة السويدي باب التفاوض مع بريطانيا قدمت استقالتها.

وزارة صالح جبر وتعديل معاهدة ١٩٣٠م

عند تأليف وزارة صالح جبر أعلن في مجلس النواب يوم ١٠ مايس ١٩٤٧م ان حكومته عازمة عزماً أكيداً على تعديل المعاهدة. وقد قوبل هذا التصريح بردود فعل سلبية من قبل الحركة الوطنية في العراق التي رأت ان الحكومة العراقية لا تستطيع ان تقف تجاه بريطانيا موقف الند للند، في الوقت الذي تعسكر فيه الجيوش البريطانية في العراق، ويتدخل البريطانيون في شؤون العراق الداخلية والاقتصادية.

صالح جبر (١٨٩٥-١٩٥٧م)

وعلى الرغم من المعارضة الشعبية أجريت المفاوضات في بغداد ثم في لندن. وكانت بريطانيا تعلق الآمال على عقد هذه المعاهدة التي أرادت لها أن تكون بداية لسلسلة من المعاهدات التي تنظم علاقات بريطانيا بدول الشرق الأوسط تؤدي في النهاية إلى ربطها بنظام دفاعي واحد.

معاهدة بورتسموث

انتهت المفاوضات إلى التوقيع بالأحرف الأولى في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م على المعاهدة التي سميت بـ(معاهدة بورتسموث) نسبة إلى المكان الذي وقعت فيه او معاهدة جبر - بيفن نسبة الى مُوَقِعها صالح جبر رئيس الوزراء العراقي وارنست بيفن وزير الخارجية البريطانية. وتضمنت الأمور الاتية:

١- الدفاع المشترك وتأليف هيئة استشارية دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين الدولتين، تعرف باسم (لجنة الدفاع البريطاني ـ العراقي المشترك) تقوم بوضع الخطط للمصالح السوقية المشتركة بين الدولتين، والتشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

٢- حرية استعمال بريطانيا للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة بدون مقابل.

٣- تقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية على الأراضي العراقية، ومن ذلك استخدام السكك الحديد والموانئ والأنهار والمطارات وجميع خطوط المواصلات.

وثبة كانون ١٩٤٨:

تابعت الأحزاب السياسية والجماهير العراقية المفاوضات مع بريطانيا وكانت تشكك في نواياها، ولاسيما بعد ان أشاد وزير الخارجية العراقي ببريطانيا لموافقتها على أجراء المفاوضات قبل انتهاء أجل المعاهدة السابقة المقرر لها ان تنتهي في العام ١٩٥٧م. وخرج طلاب كلية الحقوق متظاهرين في يوم ٥ كانون الثاني ضد المفاوضات وانضم إليهم طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية، الأمر الذي دفع الشرطة إلى التصادم مع المتظاهرين وقررت الحكومة تعطيل الدراسة في كلية الحقوق.

أصدرت الأحزاب السياسية بيانات استنكرت فيها اعتداء الشرطة على الطلاب، كما أعلن طلبة كليات الصيدلة والكيمياء ودار المعلمين العالية والهندسة والطب وغيرها الإضراب عن الدوام. وقدموا مذكرات إلى رئيس الوزراء وكالة ووزير الداخلية لان التظاهرات قد بدأت قبل عودة صالح جبر من بريطانيا ، تضمنت الاتي :

١- إطلاق سراح طلبة كلية الحقوق الموقوفين.

٢- فتح كلية الحقوق والاستمرار بالدوام.

٣- معاقبة المسؤولين في حادث الحقوق.

٤- إلغاء المعاهدة العراقية-البريطانية المقترحة.

٥- القيام بالأعمال السريعة لإنقاذ فلسطين من الاستعمار والصهيونية.

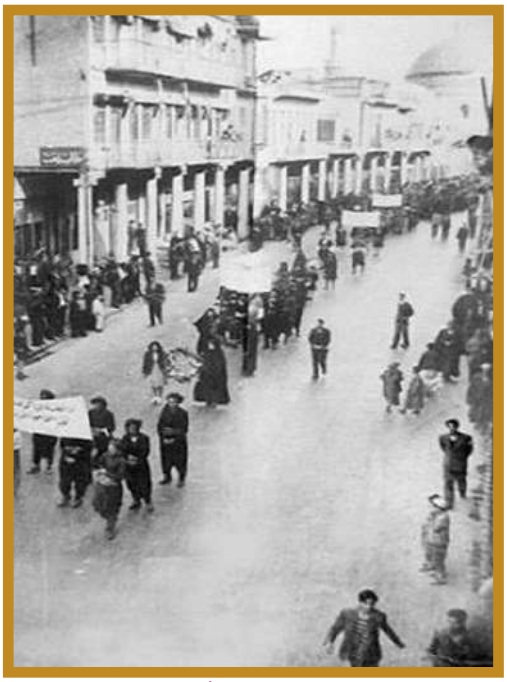

مظاهرات وثبة كانون

عام ١٩٤٨م

استجابت الحكومة لبعض المطالب الطلابية وقررت استئناف الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من ٨ كانون الثاني، ولكن نشر المعاهدة في الصحف العراقية يوم ١٦ كانون الثاني اشعل فتيل الانتفاضة. وأعلن الطلاب الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام وتظاهروا وهتفوا بسقوط وزارة صالح جبر ومعاهدة بورتسموث وسياسة التجويع والإرهاب، والقيت القصائد والخطب الحماسية ضد الحكومة وساستها. وتجددت المظاهرات الطلابية في يوم ٢٠ كانون الثاني في كل مكان من بغداد إلى أن أصبح شارع الرشيد كله يزخر بمظاهرة واحدة فقامت الشرطة بإطلاق النار عليها، فاستشهد أربعة من المتظاهرين وجرح آخرون.

وقامت مظاهرة كبيرة صباح ٢١ كانون الثاني لتشييع شهداء اليوم السابق، فتصدت لها الشرطة وأطلقت النار عليها فاستشهد شخص واحد وجرح آخرون. وأدى استمرار التظاهرات وتوسعها في إجبار الوصي عبد الإله إلى الدعوة لعقد مؤتمر في البلاط مساء

اليوم نفسه. وأصدر الوصي بياناً أعلن فيه ان المعاهدة التي وقعت في بورتسموث لا تعبر عن المصالح الوطنية للبلاد. وليست طريقاً صحيحاً إلى تقوية الصداقة العراقية- البريطانية ووعد الشعب العراقي بعدم إبرام أية اتفاقية لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية.

عاد صالح جبر رئيس الوزراء إلى بغداد يوم ٢٦ كانون الثاني ودعا إلى الأخلاد للهدوء والسكينة وترك كل من شأنه الاخلال بالأمن والنظام. فقوبل بيانه بمظاهرات فورية في مناطق بغداد المختلفة. اشتدت صباح اليوم التالي فأخذت الجماهير تتجمع بكثرة في مناطق بغداد المختلفة.لاسيما باب المعظم وساحة الأمين وساحة ثانوية الكرخ وساحة السويدي (ساحة الشهداء الآن) وساحة الأعظمية وساحة الكيلاني ورؤوس الجسور وأماكن أخرى. وفي حوالي الساعة التاسعة صباحاً انتفض الناس في كل مكان. وقاموا بمظاهرات عنيفة مسلحة وصفتها الشرطة بأنها انقلبت إلى «هياج جنوني مسلح ينذر بقيام ثورة داخلية في بغداد» وحاصر المتظاهرون مراكز شرطة الكرخ والأعظمية وباب الشيخ. تجمعت المظاهرات في النهاية في منطقتين الأولى في الكرخ بالقرب من ساحة السويدي . والثانية في شارع الأمين (ساحة الرصافي الآن) وكان كل من الطرفين يريد الانضمام للطرف الآخر. وكانت الشرطة قد اتخذت لها مواقع في الجوامع والأماكن العالية. وعندما تقدم المتظاهرون من جانب الكرخ باتجاه الرصافة. وقبل ان يصلوا إلى نهاية الجسر بدأت الشرطة في إطلاق النار عليهم فتراجعوا إلى ساحة السويدي. وفي هذه الأثناء تقدم المتظاهرون من جانب الرصافة إلى الكرخ وبدأت نيران الشرطة تطلق من اتجاهات مختلفة. وأصبح المتظاهرون على الجسر بين نارين. ووقعت ما عرف بـ(معركة الجسر) استشهد فيها (١١) متظاهراً وجرح آخرون وألقى البعض الآخر نفسه في نهر دجلة. الأمر الذي دفع الوصي إلى الإيعاز إلى صالح جبر بتقديم استقالة وزارته.

كان من أبرز مميزات الوثبة اتساعها وشمولها. اذ كانت حركة شاملة جارفة هزت الجماهير الشعبية. كما أنها لم تكن مقتصرة على العاصمة وحدها بل امتدت إلى أنحاء العراق. وكانت الشعارات والمطالب التي تسير تحت لوائها المظاهرات في كل مكان متشابهة المعاني والأهداف أولاً. وذات طابع وطني وديمقراطي في وقت واحد ثانياً. واستطاعت الجماهير في النهاية من إسقاط معاهدة بورتسموث.

٢- انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢م:

مقدمات الانتفاضة:

أ- المطالبة بتحرير ثروات العراق النفطية:

قويت الحركة الوطنية وأصبحت قوة مؤثرة أخذت توجه الرأي العام باتجاه المطالبة بتعديل الامتيازات النفطية الممنوحة لشركات النفط الأجنبية، بشكل تزداد فيه حصة الحكومة العراقية، ويتسع مقدار الإنتاج من النفط، وحصر امتيازات الشركات بالحقول المكتشفة وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات لتتصرف بها الحكومة أو تمنح فيها امتيازات أخرى وتحسين أحوال العمال وتهيئة وسائل الراحة لهم.

وللضغط على الحكومة تقدم عدد من النواب بطلب سن لائحة قانونية لتأميم الشركات النفطية في آذار ١٩٥١م حظيت بالمساندة الشعبية، فسارعت الشركات للبدء بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، وتم التوصل إلى اتفاقية نفطية جديدة تضمنت ان تكون حصة العراق ٥٠٪ من أرباح شركات النفط مع زيادة الإنتاج، وأقرت الاتفاقية في شباط ١٩٥٢م.

أثارت هذه الاتفاقية الحركة الوطنية التي عدتها استسلام جديد للأمبريالية البريطانية لأنها جاءت دون مستوى مطالب الشعب العراقي، وأعلنت الإضراب احتجاجاً على تشريعها فقامت الحكومة بسلسلة من الاعتقالات، وفصل أعداد كبيرة من طلاب المدارس والكليات، مما ادى إلى توتر الوضع السياسي في العراق.

ب- تصاعد الحركات الشعبية المناهضة للحكومة:

تصاعد نضال الفلاحين من أجل الأرض في بداية الخمسينيات للتحرر من سيطرة رجال الإقطاع الذين أصبحوا العمود الفقري للحكومات المتعاقبة وسيطروا على المجالس النيابية، ووقفوا بوجه كل نوع من أنواع المعارضة. وكانت انتفاضة آل فرطوس في العمارة (ميسان الآن) أول انتفاضة فلاحية حيث استطاعوا السيطرة على الأرض بالقوة وطردوا اتباع الشيوخ منها وامتنعوا عن دفع الضرائب الإقطاعية. وكانت الانتفاضة الثانية في أرياف العمارة أيضاً هي انتفاضة آل أزيرج في تشرين الأول١٩٥٢م فاستخدمت الحكومة القوة في القضاء على الانتفاضات الفلاحية.

واشتد أيضاً نضال العمال وانتعشت الحركة النقابية في عام١٩٥١م وشكل مجلس مركزي ومكتب دائم للنقابات العمالية. وعندما لاحظت الحكومة تصاعد الحركة النقابية، واشتداد المطالبة بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور وتطبيق قانون العمل عمدت إلى تعطيل نشاط المكتب الدائم والقت القبض على قادته. ولكن ذلك لم يمنع من استمرار الإضرابات العمالية.

ج- المطالبة بإصلاح الأوضاع العامة والانتخابات المباشرة:

تصاعدت الدعوة إلى إصلاح الأوضاع الداخلية وتغيير نظام الانتخابات بجعل الانتخاب مباشراً لتبسيط العملية الانتخابية ومنع التدخل الحكومي. واسندت هذه الدعوة من قبل الصحافة الوطنية المعارضة التي دعت إلى إطلاق الحريات الديمقراطية، وتأليف حكومة وطنية مخلصة يطمئن الشعب إليها، وإعطاء المرأة حقها في الانتخاب. وقدمت الأحزاب السياسية مذكرات إلى الوصي عبد الإله في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢م طالبت فيها بالأمور الاتية:

١- **في المجال السياسي:** المطالبة بتعديل الدستور بحيث يضمن سيادة الشعب ضماناً تاماً، والغاء حق الملك في إقالة الوزارة، وإطلاق الحريات الدستورية، والغاء المعاهدة العراقية-البريطانية.

٢- **في المجال الاقتصادي:** المطالبة بإصلاح الحياة الاقتصادية وإلغاء الإقطاع وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى وتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين، ورفع مستوى المعيشة ومكافحة الغلاء، وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة، وتشجيع الصناعة الوطنية.

٣- **في المجال الاجتماعي:** الاهتمام بالأمور الصحية والثقافية، وفتح المعاهد والكليات، وتشريع قانون الضمان الاجتماعي.

أجاب الوصي على مذكرات الأحزاب بصورة سريعة دون دراستها دراسة كافية، واتسم رده بطابع الارتجال فتأزم الوضع الداخلي، وفي مثل هذه الظروف حدثت الانتفاضة.

الانتفاضة:

في ظل تأزم الأوضاع الداخلية، حدث إضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢م، فكان ذلك بداية الانتفاضة ويعزى سبب الإضراب إلى مطاليب طلابية تتعلق بتعديل نظام الامتحانات. وبدلاً من الاستجابة للمطالب تم الاعتداء على أربعة طلاب من قادة الإضراب نقلوا على أثره إلى المستشفى.

استثمرت الأحزاب السياسية حادث الاعتداء، واضربت الكليات والمعاهد في يوم ٢٠ تشرين الثاني، وامتد الإضراب إلى المدارس الثانوية وهتف المتظاهرون بسقوط الحكومة والانتخابات المزيفة، وطالبوا التخلص من معاهدة ١٩٣٠م مع بريطانيا. فتصدت الشرطة للمظاهرات وقتل أحد المواطنين مما أدى إلى استقالة مصطفى العمري رئيس الوزراء.

تجددت المظاهرات صباح يوم ٢٣ تشرين الثاني والتي اتسمت بالعنف الشديد، والتلاحم بين العمال والطلاب ومختلف فئات الشعب، وشملت مناطق بغداد المختلفة. وامتدت إلى مدن العراق الأخرى، لاسيما البصرة والموصل والنجف الاشرف وكربلاء المقدسة وغيرها، واستمرت من الساعة التاسعة صباحاً حتى العاشرة ليلاً، حدثت خلالها صِدامات متعددة بين الشرطة والمتظاهرين، وكلما فرقت الشرطة مظاهرة جوبهت بمظاهرة أخرى. والملاحظ على هذه المظاهرات جميعاً أنها حملت شعارات وطنية تطالب بتأليف حكومة وطنية وتأميم النفط وغلق المكاتب الثقافية الأجنبية، وسقوط الملكية واعلان الجمهورية. وكانت نتيجة هذه المظاهرات استشهاد (٢٣) من المتظاهرين ومقتل أربعة من الشرطة واعتقال (٧٣) متظاهراً في بغداد وحدها، فضلاً عن عدد كبير من الجرحى من كلا الجانبين.

بدأت قوات الجيش بالنزول إلى شوارع بغداد والميادين الرئيسية في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، وكانت تستقبل بالهتاف بحياة الجيش. وأعلن نور الدين محمود رئيس اركان الجيش ان الوصي كلفه بتشكيل الوزارة الجديدة، واستطاعت الوزارة الجديدة من السيطرة على الأوضاع في بغداد، وأعلنت الأحكام العرفية، وعطلت جميع الأحزاب السياسية واعتقال قادتها كما عطلت الكثير من الصحف الوطنية.

تميزت الانتفاضة التي كان لها تأثير كبير في الحركة الوطنية بالعداء الشديد للسلطة القائمة، وبالتماسك القوي بين القوى الوطنية، وبرفع شعارات وطنية تطالب بالإصلاح الجذري في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- ميثاق بغداد وانتفاضة عام١٩٥٦م:

أ- ميثاق بغداد:

كانت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، تقوم على ركنين أساسيين الأول تشجيع دول المنطقة على عقد الاتفاقيات فيما بينها لضمان الأمن والاستقرار، ثم السعي إلى جمعها في تنظيم واحد يسمى «الكتلة الشرقية». وثانيهما السعي إلى عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الأوسط، تضمن لبريطانيا مصالحها الحيوية عن طريق ضمان الدفاع المشترك والاستفادة من القواعد العسكرية.

وفي بداية الخمسينيات طرحت الدول الغربية فكرة ما سمّي «مشروع القيادة العليا للحلفاء في الشرق الأوسط» الذي تضمن الأمور الاتية :

١- ان الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي بالنسبة للعالم الحر، وان الدفاع ضد العدوان الخارجي يكفل فقط عن طريق التعاون مع الدول التي يهمها الأمر.

٢- ان هدف ووظيفة «قيادة الشرق الأوسط» هي مساندة الدول التي ترغب في الاشتراك في الدفاع عن الشرق الأوسط، وتنمية قابلية كل دولة كي تصبح قادرة للوقوف ضد أي عدوان خارجي.

٣- الوقوف ضد الاتحاد السوفييتي من خلال تكتل الدول الغربية ضد المد الشيوعي .

قوبلت هذه السياسة بمعارضة شعبية واسعة في العراق، ودعت الحركة الوطنية إلى جلاء الجيوش الأجنبية عن العراق جلاءاً تاماً ورفض المشاريع الاستعمارية وتحريم الدعاية

للحرب والدعوة إلى سياسة الحياد وعدم الانحياز. ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة كانت تحبذ سياسة الأحلاف الغربية. واشترط نوري السعيد عند تأليف وزارته الثانية عشر في ٣ آب ١٩٥٤م ان ترتكز سياسته الخارجية على الأسس الاتية:

١- إنهاء المعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٣٠م، عن طريق إحلال صيغة جديدة للتعاون مع بريطانيا.

٢- الحرص على تعزيز علاقات الأخوة والصداقة مع البلدان العربية.

٣- العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة (تركيا وإيران) وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني.

ولتحقيق هذه السياسة سار نوري السعيد على سياسة محاربة الحركة الوطنية وأصدر سلسلة من المراسيم الإرهابية تتضمن إسقاط الجنسية عن المعارضين وحل الأحزاب السياسية العلنية والنقابات العمالية، وإغلاق الصحف الوطنية، وفرض الرقابة على المطبوعات ومنع التظاهرات والاجتماعات العامة. وبعد ان اطمأن إلى الأوضاع الداخلية توصل مع تركيا إلى توقيع «ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا» في شباط ١٩٥٥م وكان الركيزة الأساس لما عرف فيما بعد بميثاق بغداد، وتضمن الأمور الاتية:

١- التعاون بين الدولتين لغرض صيانة سلامتها والدفاع عن كيانهما وفقاً لأحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

٢- التعهد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لأحداهما من الأخرى وفض النزاع بينهما بالطرق السلمية.

٣- يكون الميثاق مفتوحاً للإنضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة، والمعترف بها اعترافاً كاملاً من كلا الفريقين المتعاقدين.

٤- يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق، وذلك عندما يبلغ عدد الدول الأطراف في هذا الميثاق ما لا يقل عن الأربعة ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي.

رحبت بريطانيا بعقد الميثاق العراقي-التركي، وأعلنت عن تأييدها للميثاق تأييداً كاملاً، وأعربت عن أملها في توسيعه ليصبح للشرق الأوسط بأكمله. وسارعت بريطانيا إلى الغاء المعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٣٠م، وتوقيع الاتفاق الخاص مع العراق، والانضمام إلى الميثاق العراقي – التركي. وأعقب انضمام بريطانيا انضمام دولتي الباكستان و إيران ، فأصبح عدد الدول المشاركة فيه خمس دول، كما انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى لجنته العسكرية وشكل المجلس الوزاري الدائم للميثاق الذي أصبح اسمه «ميثاق بغداد» . قوبل الميثاق بالمعارضة في العراق، وأصبح شعار سقوط ميثاق بغداد شعاراً وطنياً التفت حوله فصائل الحركة الوطنية التي رفعت شعار الحياد وعدم الانحياز.

ب- انتفاضة عام ١٩٥٦م:

سارت مصر بعد نجاح ثورتها في ٢٣ تموز ١٩٥٢م على سياسة تحررية وتقدمية تهدف إلى مساندة الشعوب الرازحة تحت السيطرة الاستعمارية، ولاسيما العربية للتحرر والحصول على الاستقلال، واتباع سياسة الحياد وعدم الانحياز في العلاقات الدولية. وفي ضوء ذلك شاركت مصر في مؤتمر باندونك للدول غير المنحازة، وأظهرت رفضها للأحلاف والمشاريع الاستعمارية. وقد تعرضت مصر جراء ذلك إلى ضغوط اقتصادية من الدول الاستعمارية، منها سحب تمويل مشروع السد العالي من قبل الدول الغربية، وهو المشروع الذي كانت مصر تعول عليه كثيراً لزيادة رقعة الأرض الزراعية.

أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦م، وقوبل هذا الإعلان بالوعيد والتهديد من الدول الغربية المستفيدة من القناة وبالذات بريطانيا وفرنسا اللتان عملتا وبالاتفاق مع الكيان الصهيوني لوضع الخطط للعدوان على مصر. وحسب الخطة التي وضعت شن الكيان الصهيوني عدوانه على مصر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦م، واشتركت بريطانيا وفرنسا في العدوان في الأول من تشرين الثاني وكان موقف الحكومة العراقية سلبياً ولم تقف بقوة ضد العدوان الثلاثي على مصر.

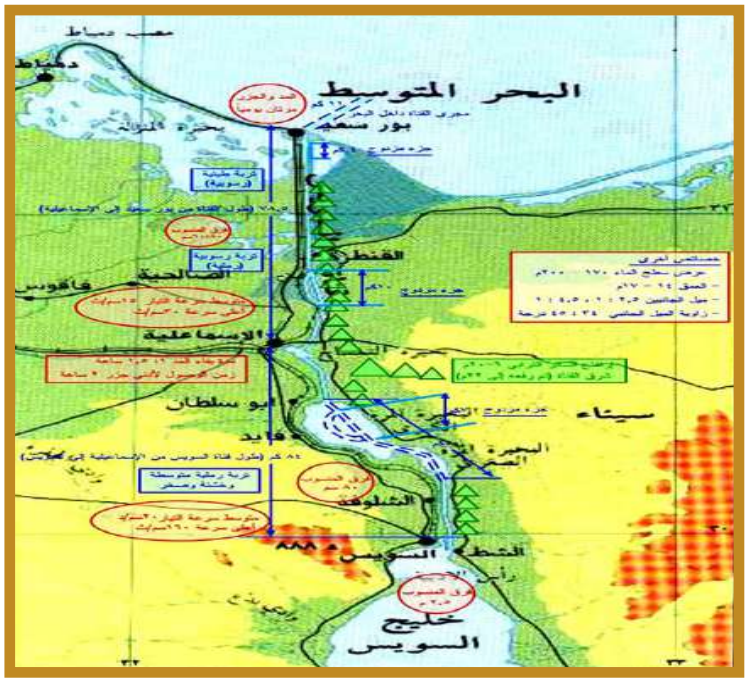

خريطة قناة السويس

وعلى النقيض من موقف الحكومة العراقية خرجت الجماهير الشعبية في العراق تتظاهر ضد العدوان، وانفجر الوضع في بغداد صباح الخميس الأول من تشرين الثاني، وتظاهر طلبة الكليات والمعاهد العالية. ففي ساحة كلية الطب تجمع طلبة كليتي الطب والصيدلة والكيمياء واخذوا يهتفون بحياة مصر ورئيسها جمال عبد الناصر، وبسقوط دول العدوان بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني. وتظاهر طلبة كلية التجارة والاقتصاد مطالبين بالتعبئة العامة والسلاح وقطع النفط عن الدول الاستعمارية، وبسقوط وزارة نوري السعيد وميثاق بغداد والاستعمار. كما خرجت مظاهرة كبيرة تطالب الحكومة بإعلان موقفها من العدوان على مصر، فانقضت الشرطة على المتظاهرين وضربوهم بقسوة.

سارعت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية ومنع المظاهرات وتعطيل الدراسة في المدارس المتوسطة والثانوية والمعاهد والكليات، لكن ذلك لم يمنع من خروج المظاهرات يومياً، واتساع نطاقها إلى مناطق العراق المختلفة، واعتقل المئات من المتظاهرين وقدموا إلى المجالس العرفية، وفصل الكثير من طلبة الكليات وسيقوا إلى الخدمة العسكرية كما اعتقل قادة الأحزاب السياسية وأساتذة الكليات وتم نفي البعض منهم إلى مناطق العراق النائية.

امتدت التظاهرات إلى النجف الاشرف وكربلاء المقدسة والموصل والبصرة والحي والعمارة والحلة وبعقوبة، اذ شهدت مدينة النجف الاشرف يوماً دامياً في ٢٤ تشرين الثاني،

حيث استخدمت الشرطة العيارات النارية لتفريق المتظاهرين فأدى ذلك إلى استشهاد اثنين من المتظاهرين، ودفع ذلك إلى إرسال القوات العسكرية إلى النجف الاشرف لإعادة السيطرة عليها. كما حدث في مدينة الحي في ليلة ١٨ كانون الأول حيث استطاع المتظاهرون السيطرة على المدينة، وقد حكم على اثنين من المتظاهرين هما كل من علي الشيخ حمود وعطا مهدي الدباس بالإعدام ونفذ الحكم علناً في شوارع الحي.

لم تؤد هذه الإجراءات القاسية إلى إيقاف الانتفاضة، ودعت الحركة الوطنية إلى الأضراب حتى سقوط وزارة نوري السعيد وتأليف حكومة وطنية تقوم بما يلي:

١- معاقبة الخونة والمتسببين في سفك دماء الشعب، وإطلاق سراح ضحايا النضال الوطني.

٢- الانسحاب من ميثاق بغداد وقطع العلاقات مع بريطانيا، والتضامن مع الحكومات العربية التحررية.

٣- إيقاف ضخ النفط إلى المستعمرين ما لم تنسحب الجيوش الاستعمارية المعتدية من مصر.

٤- ضمان حقوق الشعب الدستورية وإطلاق الحريات الديمقراطية.

٥- الغاء الضرائب الفادحة، وإجابة باقي مطالب الشعب المشروعة.

وفي النهاية لابد من القول ان أسباب الانتفاضة كانت كامنة في نفوس الجماهير منذ بدأ نوري السعيد إجراءاته الإرهابية ضد الحركة الوطنية للتمهيد لعقد ميثاق بغداد وعزل العراق عن محيطه العربي. وكان تأميم قناة السويس والعدوان على مصر وموقف حكومة العراق منه وتآمرها مع بريطانيا لإسقاط نظام الحكم في مصر، الشرارة التي أشعلت فتيل الانتفاضة. وقد نجحت الانتفاضة في توحيد الجماهير حول شعارات مشتركة، ولفتت أنظار الرأي العام العالمي إلى ما يجري داخل العراق من نضال في سبيل إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما حدث ابان العهد المقبور من قصف مدينة حلبجة في كوردستان العراق بالسلاح الكيمياوي السام في ١٩٨٨/٣/١٦م والذي راح ضحيته ألاف من الشعب العراقي، وجريمة الانفال باعتبارها جريمة ضد الانسانية بحق شعبنا الكردي، كما تم تدمير عشرات القرى والاديرة والكنائس التي يعود تاريخها الى القرون الاولى للمسيحية، كما قام النظام السابق بتهجير عشرات الألاف من العراقيين (الكرد الفيلية) بحجة التشكيك في هويتهم العراقيه وجرائمه ضد المسيحيين وابناء قومية الشبك والايزيديين من مناطقهم في سهل نينوى واسكانها اخرين غيرهم، وكذلك التركمان في كركوك .كما تميزت تلك المدة بقمع الانتفاضة الشعبانية المباركة في ١٩٩١م والتي شاركت فيها مختلف فئات الشعب العراقي المضطهد في شمال وجنوب العراق والتي ادت الى قيام المقابر الجماعية وجريمة تجفيف الاهوار واتباع سياسة التهجير، فضلاً عن انتفاضة شعبنا في ١٩ شباط ١٩٩٩م اثر اغتيال(استشهاد) السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه من قبل النظام السابق.

ثالثاً- جبهة الاتحاد الوطني عام١٩٥٧م:

ظهرت فكرة الجبهة الوطنية الموحدة بصورة جدية لأول مرة في العراق في أواخر الحرب العالمية الثانية، وجرى حولها نقاش بين القوى الوطنية. وبعد إجازة الأحزاب السياسية في العراق عام١٩٤٦م جرت محاولات متعددة للتعاون بينها، منها تشكيل «لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين» و (لجنة التعاون) في أثناء وثبة كانون الثاني ١٩٤٨م «والجبهة الوطنية» عام ١٩٥٤م لتنسيق جهود الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية، وتشكيل «قيادة ميدان» عام ١٩٥٦م للإشراف على قيادة المظاهرات الجماهيرية.

أدركت القوى الوطنية ان استمرار سياسة نوري السعيد في مقاومة الحركة الوطنية، والتي اشتدت خلال انتفاضة عام ١٩٥٦م تستوجب الاتفاق على تأليف جبهة وطنية موحدة، فأجرت الأحزاب العلنية الملغاة والسرية والمستقلون مداولات تكللت عن تأليف «جبهة الاتحاد الوطني» التي أصدرت بيانها الأول في آذار ١٩٥٧م وتضمن النضال لتحقيق المطالب الاتية:

١- اسقاط وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

٢- الخروج من ميثاق بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

٣- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

٤- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

٥- الغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

قوبل صدور بيان الجبهة بترحيب بالغ من قبل الأوساط الشعبية والحزبية والمستقلة، التي أخذت تعلق آمالاً كبيرة على قيام الجبهة وعدتها نصراً تاريخياً باهراً للحركة الوطنية وتوحيدها حول أهداف الجبهة، وإلى هدم سدود الحذر بين الأحزاب الوطنية واتخاذ مواقف موحدة تجاه كل حدث سياسي، وتطوير أساليب العمل وتبادل الخبر والتجارب والعادات التنظيمية فيما بينها.

ولأدامة عمل الجبهة وتنظيمها شكلت اللجنة العليا التي ضمت ممثلاً من كل حزب من الأحزاب المشاركة فيها تجتمع دورياً وتتخذ قراراتها بإجماع الآراء، وترتبط بها لجان وطنية عديدة محلية ومهنية تمثل مناطق العراق المختلفة. أما وظائف اللجان الوطنية فهي:

١- نشر الأهداف الوطنية المتفق عليها وربطها بمشاكل الجماهير الواقعية.

٢- تكتل الوطنيين المستعدين للتضحية، وإشراكهم باستمرار وعلى أوسع نطاق في العمل التنظيمي.

٣- جمع الحقائق والمعلومات ونقلها إلى اللجنة العليا لتزويد القيادة الوطنية بأصدق المعلومات عن الأوضاع العامة لوضع الخطط السياسية على أساس واقعي وعلمي لمعالجتها.

٤- تنفيذ الخطط والقرارات الصادرة من اللجنة الوطنية العليا بحزم وتصميم، والمساهمة في صنع القرارات.

٥- العناية بتنمية الموارد المالية التي تمد الحركة الوطنية بحاجاتها العامة في هذا الصدد.

كانت مشاركة اللجان الوطنية، لاسيما المهنية مثل لجان المحامين والأدباء والمعلمين والمهندسين في عمل اللجنة يعد إسهاماً ذا أهمية بالغة في دعم نشاط الأحزاب المشتركة فيها.

تابعت الجبهة تطورات الأحداث الداخلية والعربية والعالمية عن طريق إصدار البيانات التي تحدد مواقف الجبهة منها. ويمكن القول ان جبهة الاتحاد الوطني قد أسهمت بدور هام في تعزيز الروح الوطنية وحشد الطاقات العسكرية والمدنية وتوحيد النشاطات الحزبية والمستقلة وتكتيلها لمقاومة الأوضاع الشاذة، والعمل لتحقيق أهداف الحركة الوطنية.

قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م

شعرت الحركة الوطنية العراقية انه لابد من تغيير نظام الحكم بعد ان ظهرت للعيان مساوؤه التي سبق الكلام عنها . فاقتنع عدد من الضباط بان ذلك لايمكن تحقيقه دون ان يكون للجيش دور في ذلك ، فشكلوا اللجنة العليا للضباط الاحرار واقسموا يمين الولاء للوطن والعمل على اسقاط النظام الملكي واعلان الجمهورية بالتعاون مع جبهة الاتحاد الوطني واختير الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيساً للتنظيم بصفته اقدم الضباط واعلاهم رتبة .

وقد جاءت الفرصة المناسبة لاسقاط النظام عندما تحرك اللواء العشرين المتمركز في ديالى نحو المملكة الاردنية الهاشمية لمساندة الجيش الاردني لرد الاعتداءات الصهيونية. فاتفق بعض الضباط الاحرار وفي مقدمتهم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف على تنفيذ خطتهم عند مرورهم ببغداد . وفي صبيحة الرابع عشر من تموز تمكن العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من السيطرة على دار الاذاعة والمراكز الحيوية في بغداد واعلن البيان الاول للثورة الذي تضمن

انهاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري والتمسك بالوحدة الوطنية والاخوة مع الدول العربية والاسلامية والعمل بمباديء الامم المتحدة واحترام المواثيق والاتفاقات الدولية .

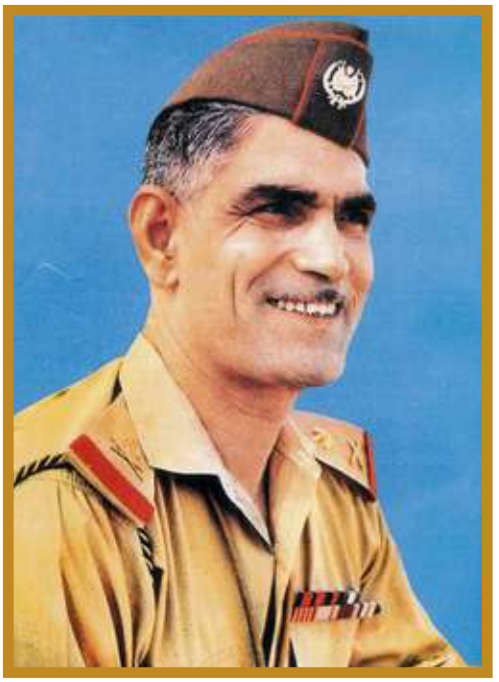

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
(١٩١٤-١٩٦٣م)

العقيد الركن عبد السلام محمد عارف
(١٩٢١-١٩٦٦م)

شكلت الثورة مجلس للسيادة وهو بمثابة مجلس لرئاسة الجمهورية ومجلس وزراء ترأسه الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وضمت الوزارة عناصراً من احزاب المعارضة الوطنية .

حققت الثورة انجازات كبيرة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها اصدار الدستور المؤقت والعفو عن السجناء السياسيين واعادة المفصولين الى وظائفهم . وفي المجال الاجتماعي اهتمت الثورة بنشر التعليم وتطويره في مختلف المراحل الدراسية والاهتمام بالجوانب الصحية وحل مشكلة السكن بتوزيع الاراضي على المواطنين المدنيين والعسكريين ومختلف الشرائح الاجتماعية وتشكيل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني .

اما في الجانب الاقتصادي فقد اصدرت قانون الاصلاح الزراعي لتوزيع الاراضي على الفلاحين بشكل عادل . والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م لتحرير الثروة النفطية . والاهتمام بالصناعة واقامت العلاقات التجارية مع دول العالم كافة .

اسئلة الفصل الخامس

س١/ عرف ماياتي :

١- حكومة الدفاع الوطني . ٢- معاهدة بورتسموث. ٣- انتفاضة ال ازيرج.

٤- نور الدين محمود . ٥- مشروع القيادة العليا للحلفاء في الشرق الاوسط.

س٢/ ما ابرز مطالب جبهة الاتحاد الوطني في العراق ؟

س٣/ بعد انهيار حكومة الدفاع الوطني عاد الوصي عبد الاله الى العراق ، ما اهم الاجراءات التي اتخذها ضد الحركة الوطنية ؟

س٤/ ما ابرز مميزات وثبة كانون التي حدثت في العراق عام ١٩٤٨م ؟

س٥/ دعت الحركة الوطنية في العراق خلال انتفاضة عام ١٩٥٢م الى تأليف حكومة وطنية تقوم ببعض الانجازات. عددها .

س٦/ لقد شكلت جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧م لجان وطنية . ما وظائف اللجان الوطنية؟

س٧/ (حققت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م انجازات كبيرة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية وا لاجتماعية) ناقش ذلك .

نشاط

- اجمع صوراً او عملات او طوابع صدرت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وعلقها في جدارية مع كتابة بحث موجز عن انجازات هذة الثورة .
- يشارك الطلبة في حلقة نقاشية باشراف المدرسة / المدرس لمناقشة التلاحم الشعبي خلال وثبة كانون ١٩٤٨م.
- يقوم الطلبة بزيارة المكتبة المدرسية للاطلاع على المصادر التي توثق موقف العراق خلال الحرب العالمية الثانية . مع كتابة بحث موجز عنها .
- لقد نالت انتفاضة العراق عام ١٩٤١م تأييد علماء الدين . اكتب نبذة موجزة عن هؤلاء العلماء . باشراف المدرسة / المدرس.

المواطن الذي يمتلك صفات المواطنة هو:
الذي يحترم القانون حتى لو خالفه الكثير من المتجاوزين والمعتدين عليه